ألاصلاحات الهيكلية في الإقتصادات النامية. محاولة في المراجعة والتقييم

أ.م.د. حسن فرج سلطان*

المستخلص

ظلت البلدان النامية تتعثر في تحقيق الغايات المتوقعة من سياسة الاصلاحات وذلك لاسباب مختلفة أبرزها ان هذهِ البلدان كانت قد أغفلت من حساباتها البعد السياسي والاجتماعي وأقتصرت على البعد الاقتصادي وأعتمدت على وسائل تعنى أصلاً بمعالجة مشكلات بلدان ليبرالية متطورة تجاوزتها كثيراً ، دون الأكتراث بهموم الفئات الاجتماعية التي تضررت بسلبيات تلك السياسات.

كل ذلك جسد إنتقائية سياسة الاصلاحات تلك وعدم تماسكها أو معقوليتها . وسيحاول الباحث هنا إعادة صياغة إصلاحات هيكلية برؤية جديدة في إطار الفهم السوسيولوجي لها، تأخذ بنظر الأعتبار ظروف البلدان النامية في ظل حكومات يعاد هيكلتها وتكوينها من جديد قادرة على تحقيق متطلبات التنمية الاجتماعية ومحاربة الفساد والفقر .

ولمناقشة ما تقدم يتطلب ذلك تناول واقع الاصلاحات الهيكلية في الاقتصادات النامية في حقبة السبيعينات والثمانينيات وكيفية التوفيق بينها وبين تفعيل دورها والتخفيف من آثارها السلبية والإستفادة الممكنة من إيجابياتها ، فهي ليست بلا فائدة بالمطلق كما يتوهم البعض إذا ماتوفرت لها البيئة الديمقراطية الحاضنة وتظافر الجهود على المستويات المحلية والدولية.

Abstract

Economic reforms are necessary but not sufficient. Whats more important is the essence of reforms that must combine economic reforms with institutional and political.

Most of the developing countries are still far-reaching from this implication. this have tried to discuss in this research that can help to explain why is what I developing countries failed to achieve the intended targets.

The reform policy should focus on adapting the lessons from international experience and creating feasible and appropriate reforms for their own circumstances.

* عضو هيئة تدريس/ جامعة بغداد /كلية الادارة والاقتصاد

المقدمة

شـهد العقـدان المنصـرمان تقاربـاً لافتـاً فـي طرائـق فهـم السياسـات ألإقتصـادية والاجتماعية ووضع الحلول لمعالجة مشكلات العالم المتطور والنامي على حدٍ سواء. إنصب الإهتمام وما يزال على إدخال مجموعة من ألإصلاحات وإلإجراءات التي تكاد تكون متقاربة في المضمون وألأهداف الى حدً بعيد. وهي برامج تكيّف وتعديل وتحرير وخصخصة وغيرها من المسميات التى تأتي كمقدمة لإصلاحات هيكلية واسعة الهدف منها الحدً من الأزمات الإقتصادية المتعاقبة التي تواجه ألإقتصادات المتطورة، ووضع الحلول لمشكلاتها إلإستثنائية، إذ إستطاعت أن تؤسس بعد كل أزمة لإعادة توازن وإستقرار إقتصاداتها وتحسين ادائها.

وبالرغم من مضي ما يقارب ربع قرن على تجريب تلك السياسات اللبرالية المتطرفة فإن أحدا لا يستطيع أن يزعم نجاح تلك السياسات بالمطلق، فالبلدان الصناعية المتطورة مازالت تعاني من مشكلات. ولن تكون ألأزمة المالية الدولية الراهنة التي تعدً الأسوء منذ أحداث الحادي عشر من سبتمبر هى الاخيرة فى سلسلة الازمات، فقد تطلبت ظوابط صارمة على آليات عمل ألأسواق المالية كلفت الإقتصاد ألأمريكي سبعمائة بليون دولار للحد من تهاوي كبريات مصارف التمويل والتداعيات الحادة في أسواق المال الدولية والعودة بعمل السوق المالي كوسيط بين الإدخار وإلأستثمار.

هذا في حين ظلت البلدان النامية تتعثر في تحقيق الغايات المتوقعة من تلك ألإصلاحات لأسباب مختلفة سيحاول الباحث الإحاطة ببعض جوانبها في سياق هذا البحث. وربما يتطلب الأمر طرح بعض الحقائق ومجموعة من التساؤلات التي قد يكون من أبرزها إن هذه البلدان قد تكون إٍغفلت من حساباتها البعد السياسي والإجتماعي واقتصرت على البعد الإقتصادي وإعتمدت على وسائل تعنى أصلا بمعالجة مشكلات بلدان لبرالية متطورة تجاوزتنا كثيرا، دون الإهتمام بهموم الفئات الإجتماعية التي تضررت بسلبيات تلك السياسات.

كل ذلك يجسد إنتقائية سياسة الإصلاحات تلك وعدم تماسكها أو معقوليتها، كما يطرح التساؤل المتعلق بتجاهل أزمة رفاهية الدولة المتقدمة نفسه وما نتج عنها من دروس مجانية كان ينبغي على البلدان النامية أن تتعلم منها الكثير في هذا المجال.

وقد يكون من الأهمية بمكان أن نشير الى الآثار السلبية التي الحقتها العولمة بالإقتصادات النامية ومخاطر إنعكاسات المضاربات المدمرة في أسواق المال في أرجاء المعمورة، هذا بالإضافة الى التساؤل الأهم المتعلق بتجاهل هذه البلدان المتعمد لإنتشار ظاهرة الفساد وما تسببه من تقويض لأية تغييرات إقتصادية وإجتماعية وسياسية ضرورية لتنميتها.

إنً مناقشة هذه التساؤلات وغيرها قد تشكل مفاتيح لكثير من الإشكاليات المتعلقة بصياغة إصلاحات هيكلية برؤية جديدة في إطار الفهم السسيولوجي لها ولتطويع مساراتها لتتلائم مع متطلبات التنمية الإجتماعية ومحاربة الفقر.

وفي محاولة منا لتأطير تلك الأفكار والتصورات وبلورتها في معادلة متوازنة تدخل في حساباتها اسس وقواعد بناء أنموذج معياري لإعادة صياغة إصلاحات تأخذ بنظر الإعتبار ظروف البلدان النامية في ظلً حكومات يعاد هيكلتها وتكوينها من جديد قادرة على تحقيق تقدم إنساني في مجال الحريات الديمقراطية.

نحن لسنا بحاجة الى إصلاحات هيكلية هدفها تقويض قدرة الدولة على وضع حلول ومعالجات للمشكلات الإقتصادية والإجتماعية المتفاقمة التي سببت الكراهية والتطرف وتمزق مجتمعاتها، أو للقبول بآليات السوق بلا حدود لأنٍ ذلك من شأنه القضاء على الآمال في تجاوز الإخفاقات التي رافقت تلك الإصلاحات ومعالجة التشويهات في آلية عمل الأسواق.

وليس بمقدور حكومات البلدان النامية الراهنة تأكيد مصداقيتها في هذا الشأن لعدم توفر إلتزامها السياسي الجاد أمام مجتمعاتها من غير إعادة تكوينها على قاعدة الشفافية والمساءلة وتداول المسؤولية.

ولمناقشة ما تقدم يتطلب ذلك تناول واقع الإصلاحات الهيكلية في الإقتصادات النامية في حقبة السبعينيات والثمانينيات وكيفية التوفيق بينها وبين تفعيل دورها والتخفيف من الآثار السلبية التي تمارسها العولمة عليها والإستفادة الممكنة من إيجابياتها، فهي ليست بلا فائدة بالمطلق كما يتوهم بعضهم إذا ما توفرت لها البيئة اللبرالية الحاضنة وتظافر الجهود على المستويات المحلية والوطنية وعلى المستوى الأممي أيضا. وهذا ماسنلقى عليه الضوءعبر النقاط التالية باسلوب وصفي تحليلي في هذا البحث.

1- الجدل الدائر حول الإصلاحات وأهميتها.
2- النتائج المرافقة لسياسة الإصلاحات في مجموعة من البلدان النامية.
3- مقتضيات إنجاح سياسة الإصلاحات الهيكلية في البلدان النامية.
4- رؤية مقترحة لإصلاحات هيكلية جديدة.
5- الخلاصة والتوصيات.

أولا- الجدل الدائر حول الإصلاحات الهيكلية وأهميتها.

يشهد العالم النامي إنفتاحا وتقبلا لإجراء الإصلاحات الهيكلية بدرجات متفاوتة كوسيلة ضرورية عرفتها إقتصادات السوق الحرة بوقت مبكر لمعالجة أزماتها الإقتصادية و تباطوء نمو إقتصاداتها وتحقيق الإستقرار فيها. ومع أنٍ أحدا لايزعم نجاح تلك السياسات في وضع الحلول لأزماتها بالمطلق ، لتعدد مشاكلها الإقتصادية، ولكنها بالتأكيد إستطاعت بعد كلٍ أزمة أن تؤسس من جديد لإعادة توازن إقتصاداتها وإستقرارها.

وإنسجاما مع عنوان البحث الذي تم اختياره بدايةً لابدً من تحديد مفهوم الإصلاحات الهيكلية والمؤثرات التي تدفع بإتجاهها وما يرافقها من تطورات تكسبها أهمية خاصة والتعرض الى الجدل الدائر حول جدواها وما رافق ذلك من تشويهات في مضامينها حالت دون الإنتفاع بها في الإقتصادات النامية مقارنة بالأمم المتمدنة.

1- أهمية الإصلاحات الهيكلية

لم يكن مفهوم الإصلاحات الهيكلية يعني شيئاً قبل 1982 لغالبية صناع السياسة ولعلماء الإجتماع في البلدان النامية، إذ إقتصرت أهميتها بداية على القدرة على التكيُف الى الصدمات الخارجية التي سببتها الزيادة المفاجئة لأسعار النفط وأزمة المديونية بعد ذلك.

وما أن إنتهى عقد الثمانينيات حتى كادت تلك السياسات إن تصبح الشغل الشاغل لمعظم سياسي البلدان النامية بوصفها منهاجاً رئيسة لدعم أنموذجات التنمية اللبرالية الجديدة في الإقتصاديات النامية. وكان الدافع وراء تسويق أفكار اللبرالية هذه هو فشل أنماط التنمية وإستفحال الأزمات الإقتصادية والإجتماعية فيها.

ولم تكن سياسة الإصلاحات الهيكلية يوما ما إستراتيجية تنموية موجهة نحو تصحيح مسارات التنمية الوطنية في البلدان النامية كما كان هدفها على الدوام في الإقتصاديات الرأسمالية المتقدمة، وإنما كانت إستراتيجية الهدف منها إنفتاح الإقتصاديات النامية التي عانت من أزمات مديونية خارجية وعجز في موازين مدفوعاتها أمام تدفقات رأس المال الأجنبي الذي جاء في مصلحة البلدان الصناعية المهيمنة على الإقتصاد العالمي والمؤسسات الدائنة.

ومما زاد من إستمرار تفاقم حالة العجز التي جعلت من الصعب تسديد ديونها وتمويل إستيراداتها الضرورية في ظلً الإرتفاع التضخمي لأسعار السلع الضرورية هو تبني إجراءات التقشف وتعويم عملاتها، الى جانب الإصرار على قبول آليات السوق بلا حدود للحد من رجحان كفة القطاع العام وتقويض إحتكاره كخطوات تمهيدية لإصلاحات هيكلية وتحقيق شراكة بين العمل ورأس المال.

لقد مهدت تلك الاجراءات لإنفتاح إقتصاديات السوق الصاعدة كما تصفها المؤسسات الدولية بدلا من الإقتصاديات الناهضة على إعتبار السوق الإطار الأساسي لتصوراتها في التنمية المطلوبة، ولم يقتصر دور تلك الإصلاحات على مجرد معالجة الضغوط التضخمية في الإقتصاديات المتطورة، بل تعدى الأمر ذلك الى معالجة الركود ألإقتصادي من خلال تدخل الدولة بضخ كميات كبيرة من النقد بهدف تحريك عجلة الإقتصاد كما هو حاصل اليوم في الولايات المتحدة الأمريكية.

إنً آراء اللبرالية الإقتصادية الجديدة حول الإصلاحات الهيكلية قد شكلت لسوء الحظ المسار لإعادة صياغة أفكار التنمية الإقتصادية في البلدان النامية بهذا الإطار دون مراعاة خصوصية إقتصادياتها مما سبب تزايد حواجز التكيَف الهيكلي الذي شمل معظم جوانب الحياة فيها، وعلى أمل أن تبدأ تداعياتها الموعودة بعد مرحلة إنتقالية طال أمدها بإعتبارها وسيلة ضرورية هدفها إجتثاث الفقر أو تخفيفه على أقل تقدير.

إنً نقطة التباين بين حكومات البلدان الصناعية المتقدمة و النامية حول هذا الموضوع تتلخص في كون الأخيرة ركزت على وسائل الإصلاحات الإقتصادية الهيكلية فقط دون ألإهتمام بأهدافها، بينما إهتمت الأولى بالوسائل والأهداف في آن واحد لكونها ضرورة ملحة لمراجعة وإصلاح الإقتصاديات في إطار تفاقم مشكلاتها في الثمانينات. ولم يجر ذلك بمعزل عن توجيه وتشجيع صندوق النقد والبنك الدوليين والدول الصناعية الكبرى.

لقد حاولت الوكالات الدولية فرض توصياتها الإقتصادية والسياسية في مجتمعات معقدة وذات خصوصية Idiosyncrasy مقابل تخصيص نسبة متزايدة من قروضها كمساعدة لإعادة هيكلة إقتصدياتها وربطت تلك المساعدات بقبول حكومات البلدان النامية لأجندة اللبرالية الجديدة. ولقد كان لشروط الشبكة العنكبوتية التي حكمت المساعدات الدولية تأثير غير مسبوق لمانحيها في صياغة السياسات الإقتصادية والإجتماعية في البلدان المذكورة.

2- دوافع الإصلاحات الهيكلية

تتعدد الدوافع التي تقف وراء تبني الإصلاحات الهيكلية باختلاف الظروف الاقتصادية لكل بلد وخصوصيته في التعامل مع المشكلة التي يواجهها، ونوجز في ادناه بعضا منها :

1- إنها وسيلة ضرورية لضغط الطلب وتحسين أداء السوق، وبما يساعد على تقليص متطلبات إقتراض القطاع العام. بمعنى إن معيار الكفاءة هو جوهر التحليل الإقتصادي.للإصلاحات الهيكلية، فالاصلاحات التي ادخلتها الاقتصاديات المتطورة كألية تستعمل في اعادة صياغة قرارات لها علاقة بأدارة المؤسسات ومن ثم ايجاد مؤسسات متطورة قادرة على استخدام الموارد بأساليب حديثة بهدف تعزيز الكفاءة، غير إن هذا المعيار كأحد الفرضيات التي تطرحها تلك السياسات أثار جدلا واسعا في أوساط الخصوم والمناصرين على حد السواء.

ولم يكن لتلك الإجراءات تأثيراً جوهريا على في الطلب ومعدل التضخم على الأرض، عدا ما حققته من بعض المكاسب المتعلقة بالكفاءة الإقتصادية إذا ما إعتمدنا المؤشرات الإجمالية دون الإكتراث بمن فقد عمله.

2- إذا كانت الإصلاحات الهيكلية أحد الحلول المتاحة لمشكلات تمويل الحكومات، فهي ليست البديل عن تقليص التوسع النقدي من قبل البنك المركزي. ويتوهم البعض عندما يعتقد إنها وسيلة لتقليص الإنفاق العام في نظرة قاصرة ومضللة Delusion لأن عملية بيع الإصول ليست إلا مجرد حيلة تمارس الخداع في السياسة الإقتصادية اذ إن مضاعفة الكفاءة الإقتصادية تعني بالضرورة إنخفاض التكاليف الى النصف وبالتالي كيف يمكن تزامن نمو الكفاءة والضغوط التضخمية معا. إن ما أكدته التجربة الصينية وتجارب أخرى في هذا السياق ليست إلا دليلاً على ترافق نموها الإقتصادي مع الضغوط التضخمية، فلم يكن بمقدور معدلات النمو تلك تحقيق تقدم إجتماعى ولم يُتوقع أن يتحقق ذلك تلقائيا ما لم يتم التركيز على مضمون ذلك النمو وآليات توزيع الدخل، كما يجب أن لا نغفل هنا ألآهمية البالغة لدور المؤسسات الإجتماعية في هذا المجال.

3- لقد إعتمدت الإستراتيجية التي تبنتها تاتشر بالأساس على تقليص متطلبات إقتراض القطاع العام وهي إستراتيجية تمويلية متوسطة المدى. إذ شكل نمو عرض النقد في بريطانيا آنذاك الهاجس أمام الإصلاحات الهيكلية وكان هدفها هو تحقيق الإستقرار في الأسواق التمويلية والحد من معدلات التضخم. امّا الدافع وراء أسبقية الإستقرار فإنه يكمن في حاجة حكومة تاتشر الى تأكيد مصداقيتها في هذا الشأن وهذا ما تحقق فعلا. وتجلت قناعة المجتمع البريطاني واقعيا في تماسك ومعقولية تلك السياسة التي

إنتهجتها حكومة تاتشر آنذاك، مما ساعد على تحقيق تقدم في فهم الإصلاحات الهيكلية أو في إجراءات وإصلاحات جانب العرض.(1)

4- كان من بين الأهداف ألأخرى للإصلاحات الهيكلية تهميش سلطة الدولة وضع حدً لإحتكار القطاع العام في الإقتصاديات الشمولية وتقويض سلطة الإتحادات النقابية المحتكرة في القطاع المذكور، وهذا ما يفترض كمقدمة لإجراء إصلاحات هيكلية إقتصادية وسياسية الهدف منها هو الحدً من رجحان كفة القطاع العام وتقليص ضوابط ومعوقات التجارة وتحقيق شراكة حقيقية بين العمل ورأس المال وذلك ما لم يتحقق على الأرض.

5- ينبغي الإشارة هنا إلى أنً الإصلاحات الهيكلية ليست ممكنة في ظلً الإستقرار المالي وحسب بل يمكن إجراءها في ظل بيئة تضخمية وإن كان ذلك يجعل منها أكثر صعوبة وتعقيدا بسبب تزامن معضلتي التمويل والتضخم في آن واحد. أو في حالة الركود كما هو حاصل اليوم في الولآيات المتحدة الآمريكية وما تشهده ألآسواق المالية من أزمة سيولة دفعت الحكومة للتدخل بما عرف بخطة الإنقاذ لإيقاف الفساد والجشع في وول ستريت.

كما يجب أن لا نغفل تداعيات هذه الأزمة المالية الدولية وإرتداداتها على الأسواق الأوربية والآسيوية أيضا، إذ بادرت حكومات هذه البلدان الى إتخاذ إجراءات وقائية مماثلة، أو اللجوء أحيانا الى تأميم المصارف المهددة بالإفلاس. كل هذه العوامل شكلت بإعتقادي دافعا قويا لتدخل الدولة واللجوء الى تأميم بعض الإصول إن إقتضت الضرورة وذلك على خلاف ما يروج له اللبراليون الجدد.

3- واقع الإصلاحات في البلدان النامية

منذ أكثر من خمسة عقود إستطاعت البلدان النامية تحقيق بعض التقدم في المجال الإقتصادي والإجتماعي في إطار سياسات التنمية بالتضخم التي تبنتها تحديدا في إعقاب مضاعفة أسعار النفط وهي السياسات التي هيمنت على العالم تحت تأثير أفكار كينز منذ الحرب العالمية الثانية وحتى منتصف الثمانينيات. غير إنها واجهت أزمات إقتصادية بعضها ناجم عن مشكلات خارجية وأخرى عن تعثر برامجها التنموية.

وغالبا ما لجأت هذه البلدان النامية في معالجة مشكلاتها الى حلول إعتمدتها الإقتصاديات المتطورة إستطاعت من خلالها فى حينه تجاوز مشكلاتها الدورية، ساعدها فى ذلك المرونة العالية التي عملت بها أسواقها. غير إن تلك الحلول لم تكن مصممة أصلا لمواجهة مشكلات البلدان النامية، وإنما نشأت وتطورت في مجتمعات رأسمالية تخلفنا عنها كثيرا وتختلف طبيعة مشكلاتها الإقتصادية عما تواجهه المجتمعات النامية من مشاكل، فهى بالتالي تعيد تكرار أخطاء فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية دون أن تتعلم الدروس منها.

لقد وضعت تلك البلدان بالنتيجة مجتمعاتها في دائرة مغلقة من التخلف يتعذر الإنفلات منها، خصوصا عندما توهمت إن معالجات كينز لمشكلات النمو والتذبذبات المؤقتة الملازمة

لإقتصادات السوق قادرة على الإستجابة لحاجات الإقتصادات النامية في حلً مشكلاتها المتعلقة بتنميتها المتعثرة وإنسياقها وراء تلك السياسات دون الأخذ بنظر ألإعتبار الظروف الإقتصادية لمجتمعاتهم والإختلاف في طبيعة المشكلات التي واجهت إقتصادياتهم المتسمة بالجمود وعدم المرونة.

ففي الوقت الذي مهدت فيه الإصلاحات النى نفذتها الإقتصادات النامية لإنسحاب الدولة من النشاط الإقتصادي الذي أفقدها القدرة على وضع الخطط وإتخاذ القرارات لحماية الفئآت الإجتماعية الأكثر تعرضا لسلبياتها، إستطاعت حكومات المجتمعات المتطورة أن تحافظ على منجزات دولة الرفاهية مدركة إن تدخل الدولة لا يقتصر على تصحيح إخفاق الأسواق وإنما تفعيلها أيضا.

إنً المؤشرات المشجعة في إعادة بعض التوازنات الى عدد من الإقتصاديات النامية، جعلت صناع السياسة اكثر برجماتية في تقبل تلك السياسات التي مهدت الى فتح الأسواق المحلية وإنسحاب الدولة من الحياة الإقتصادية وما رافق ذلك من تداعيات. وبالتالى وجدت الدولة فى ذلك فرصة للتنصل من مسؤولياتها تجاه مجتمعاتها، مما ضاعف من معاناة الفئات الإجتماعية الفقيرة الأكثر تضررا بسلبيات تلك السياسات .

وهذا بأعتقاد الباحث يتناقض تماما مع دور الدولة في ظل مرحلة الإصلاحات التي تتطلب التدخل بوسائل مركزية وغير مركزية بهدف تصحيح السوق وإصلاحه ولا يقتصر ذلك على تصحيح فشله وإنًما لإنجاحه أيضا.

إنً ما يجري الآن على صعيد مشاكل الإقتصاد الأمريكي ومناشدة المؤسسات المالية في الإتحاد الأوربي حكوماتها ألى إتخاذ خطوات مماثلة لمعالجة مشكلات أسواقها المالية ان هو إلا تأكيد على أهمية تدخل الدولة طالما ان ذلك يصب في مصلحة مجتمعاتها.

فخلال العقود التي أعقبت الحرب العالمية الثانية أقدمت البلدان النامية على تنفيذ برامج خصخصة وتحرير كان الهدف منها إعادة هيكلية إقتصادياتها بالتعاون مع صندوق النقد والبنك الدوليين تركزت في مجملها على معالجة عجز الموازنة من خلال تقليص الإتفاق العام غير إنها لم تفلح فى زيادة عوائدها العامة لتعويض ذلك، كما إنها طبقت سياسات تقشفية للحد من كمية النقد المتداول بهدف تقليص التضخم بالإعتماد وبشكل مفرط على سياسات نقدية إنكماشية بضمنها سياسة تقييد الأجر.

ويمكن القول عموما إن التغيرات في السياسة العامة التي طبقتها البلدان النامية شكلت جوهر الإجراءات الهيكلية ذات الطبيعة الإنكماشية التي ألحقت الضرر بالفئات الإجتماعية غير المحمية الأكثر تأثرا بسلبيات تلك السياسة، وما ترتب على ذلك من تعارض بين أهداف السياسة النقدية نحو إيقاف ألتضخم أوالحدً منه وبين ما أفرزته من نتائج جانبية سلبية حالت دون المحافظة على مستويات توظيف معقولة.

ان ما تضمنته تلك السياسة من تقليص فى حجم الإنفاق الإستثماري كانت نتيجته الفشل في إيقاف الإندفاع الذاتي للتضخم بسبب العوامل الهيكلية التى لم تؤخذ بنظر الإعتبار إلا هامشيا، إذ إنه من غير الممكن الإعتماد على وسائل إنكماشية في مواجهة التضخم بشكل مستمر لأنها أساليب قصيرة الأجل بطبيعتها، كما لا يمكن التمادي في إستخدامها بكثافة في

الأجل الطويل لعلاج المشكلة إلا على حساب التنمية الإقتصادية وهو ما يتناقض مع المطلوب منها.

كل ذلك شجع مؤسسات المال الدولية على توسيع دائرة إقراض البلدان النامية التي إستمرت تعاني من عجز في

تسديد ديونها المتراكمة وإسداء النصائح حول إعادة إقتصاداتها الى مساراتها الصحيحة.

وينبغي التأكيد هنا على منطقية التوصيات التي قدمتها تلك المؤسسات لإقتصادات متطورة تتمتع بآليات عمل ذات مرونة عالية تتوافق مع أهدافها المرسومة. لكن ذلك لايعني تجاهل أهميتها للإقتصادات الناشئة بالمطلق.

وبالنتيجة وجدت البلدان النامية نفسها لا تتبنى إجراءات إستقرار وتحديث إقتصاداتها على الأمد القريب بل تتبنى إصلاحات هيكلية مصممة لنقل إقتصاداتها الى مسارات السوق الحرة وما يرافق تلك السياسات التي تطلق العنان لإقتصاد السوق من ضرر بالفئات الإجتماعية الفقيرة والمتوسطة نتيجة لإلغاء الدعم والإعانات وإرتفاع معدلات البطالة وتحرير أسعار السلع والخدمات في المرحلة الإنتقالية.

هذه الامور المؤلمة دفعت البلدان النامية للإستدانة بهدف دعم أولئك المتضررين على خلفية تلك الإجراءات مما عمل على مضاعفة ديونها خلال السبعينات والثمانينات، بالإضافة الى أن معدلات نموها الحقيقية كانت متواضعة بحيث لم تكن كافية لمتطلبات التنمية الإجتماعية، بل انها ساهمت أحيانا في تفاقم مشكلات أعمق وهذا ما سنأتي على ذكره في الفقرة التالية.

من كل ما تقدم يمكن القول إن الإصلاحات الهيكلية التي عرفتها الإقتصاديات النامية إهتمت ظاهريا بمواجهة مشكلات الفقر و تعثر النمو الإقتصادي من دون التعرض الى مسبباتها الحقيقية كالفساد السياسى والادارى والمالى وغير ذلك من العوامل التي أهملت بشكل مُتعمد ولفترة طويلة برغم تداعياتها الخطيرة على عملية الإصلاح الهيكلي وتقويض القيم الأخلاقية في المجتمع.(2)

لقد إتسمت سياسة الإصلاحات الهيكلية في الإقتصادات النامية خلال الفترة التي أعقبت مرحلة الركود وأزمة المديونية في السبعينات والثمانينات وما زالت، بالتحول غير المسبوق في إعادة هيكلة النشاطات الإقتصادية وتصفية بناها التحتية لصالح قوى السوق بالمطلق، مما أفقد الدولة القدرة على معالجة المشكلات الإقتصادية والإجتماعية بالتزامن مع اخفاق المشروع الخاص فى تحقيق الكفاءة الاقتصادية. ويمكن ان نستثني مما سبق التجربة الصينية التي إتسمت بالبطء والحذر.

لقد إقتصر دور تلك الاصلاحات عموما على إجراءات التقشف للحد من الطلب الذي يعاني بالأساس من قصور, وعليه لم تكن معدلات النمو المفترض تحقيقها بعد مرحلة الإستقرارهي محور الإهتمام الرئيسى لتلك السياسات .

فالنجاح هنا يتحدد بمدى تخفيف الفقر على إفتراض عدم إستمرار إجراءات التقشف الى ما لا نهاية، وكذلك إتخاذ الآليات التي بموجبها تتم حماية الفئات الإجتماعية الأكثر تضررا بسلبيات تلك السياسة.

كذلك يمكن القول إن إنطلاق النمو الإقتصادي كان مرهونا بإستقرار الإقتصاد ووصول منافعه الى جميع فئات المجتمع إن لم يكن مباشرة فعلى الأقل بشكل غير مباشر. و بتعبير أدق إن نجاح تلك السياسات مرهون بقدرة النمو الإقتصادي على الإستمرار وترجمة ذلك النمو الى تنمية إجتماعية متوازنة.

ثانيا- النتائج المرافقة لسياسة الإصلاحات في البلدان النامية

من غير الممكن أن نعزي معظم المشكلات الإقتصادية والإجتماعية التي تعيشها المجتمعات النامية الى برامج الإصلاحات التي طُبقت فيها، بل ربما كانت بعض المشاكل السابقة لتلك الإجراءات الناجمة عن السياسات غير الرشيدة لا تقل سوءا عنها، كتلك المتعلقة باستمرارمعيشة حوالى ثلث سكان العالم الثالث في فقر مدقع وأكثر من 1.3 بليون منهم محرومون من وصول كميات الحد الأدنى من ماء الشرب الملائمة، كما إن هنالك 23 مليون تقريبا يعيشون حياة اللاجئين(3).

كل هذه المشاكل وما تمخض عن برامج الإصلاحات غير المدروسة من نتائج مشوهة بإستثناء موشرات إجمالية لا يُعول على مصداقيتها، تطلبت معالجتها سياسة إصلاحات هيكلية صورها اللبراليون الجدد بإنها الحل الناجع لإقتصاداتهم.

ويجمع المعنيون على ان تفاقم أزمات البلدان النامية يعود الى اقتصار الإصلاحات الهيكلية التي تبنتها على العامل الإقتصادي مع إهمال أهمية التغيرات السياسية والإجتماعية، الأمرالذي ترتب عليه بلورة مفاهيم وإستنتاجات خاطئة تُرجمت على الأرض الى تشويهات في مؤشراتها الإقتصادية وإنعكست بصورة إضطرابات إجتماعية وسياسية عميقة ساهمت أحيانا في إذكاء روح الكراهية والتعصب في مجتمعاتها. ولم تشكل نصائح المؤسسات المالية الدولية في هذا الشان طوق النجاة لها.

وتؤكد الوقائع إن النتائج كانت بلا ريب مشوشة في معظم البلدان التي نفذت تلك البرامج غير المسبوقة كبلدان الشرق الأوسط وأفريقيا وأمريكا اللاتينية ولم تحقق النتائج المرجوة منها. والأبعد من ذلك ان قد ظلت تلك البلدان متورطة في وحلً الركود الإقتصادي تعاني من اخفاقات في الكثير من جوانبها نلخصها بالآتي:

1- يعاني معظم سكان بلدان أفريقيا وأمريكا اللاتينية ذات المديونية العالية من إنخفاض حاد في مستويات المعيشة، وما ترتب عليها من نتائج مثل إنخفاض دخل الفرد الواحد بين عامي 1980- 90 بشكل حاد وتناقص فرص العمل، حيث فقد العديد من العاملين وظائفهم في القطاع الرسمي وكان عليهم إيجاد فرص عمل بديلة في القطاع غير الرسمي وبإجور منخفضة.(4)

لقد كان للأزمة الإقتصادية في أمريكا اللاتينية على سبيل المثال آثارها المدمرة على الضمان الإجتماعي، فقد إنخفضت العوائد بسبب إرتفاع نسبة البطالة المفتوحة وتوسع القطاع غير الرسمي وإنخفاض الإجور الحقيقية والتهرب وتأخير المدفوعات وبالتالي فشل البلدان المذكورة من تنفيذ إلتزاماتها المالية حيث كانت مردودات الإستثمار الحقيقي فيها سالبة عدا

بعض الإستثناءات البسيطة التي تحقق فيها نمو وإن كان دون مستوى إجمالي ناتج الفرد الواحد لعام 1980.(5)
وفي مصر تضاعفت البطالة المفتوحة بين عامي 1976- 1986 ثم إزدادت مرة أخرى مع الإنكماش الذي حصل في القطاع الزراعي، وبلغ عدد العاطلين في عام 1986 حوالي 1.6 مليون أي ما يعادل 12% من قوة العمل وقد إرتفعت هذه النسبة لتصل الى 14% من قوة العمل عام 1991.(6)

2-إنٍ تجربة البلدان النامية فى مجال المديونية خلال العقود المنصرمة تشير الى إن الجزء الأكبر منها يعزى الى وصفات الإصلاح الجاهزة التي جاءت بها السياسية اللبرالية الجديدة وتطبيقاتها بحماسة من قبل البلدان المذكورة دون مراعاة الظروف المحيطة بإقتصاداتها. وتحت تأثير تلك الإصلاحات وجدت البلدان النامية نفسها في السبعينات والثمانينات مضطرة للإستدانة وبالتالي إعادة إنتاج المديونية الأمر الذي ساهم فى مضاعفة مديونيتها الخارجية في تلك المرحلة الى (600)بليون دولار بعد إن كانت (100) بليون دولار.
كما كانت الإستثمارات الجديدة قصيرة الاجل ومضاربة في طبيعتها وأسعار فوائدها عالية نسبيا، كل تلك المؤثرات ساهمت في خلق حالة مشابهة لعودة أزمة ديون جديدة.
كما كان لعولمة التمويل الدولي وخصوصا تطور الأسواق المالية الدولية دورا مهما في هذا الوضع الجديد.
والمثال الأكثر مأساوية على ذلك جاء من الأرجنتين، إذ تمسكت الحكومة خلال السبعينات ببرامج السوق الحرة المتطرفة بقوة والتي تم بموجبها تحرير معظم تجارتها ونظمها التمويلية وتعريض إقتصادها الى صدمات قاسية سببت ارتفاعات حادة في مديونيتها الخارجية، فقد كان الإقتراض رخيصا ومتوفرا على نطاق واسع كما فقدت الحكومة أية سلطة أو نفوذ على المؤسسات المقرضة نظرا لإقدامها على تحرير وخصخصة القطاع التمويلي دون ظوابط. كلها عوامل سببت مديونية إضافية كبيرة على القطاع الخاص وكان على القطاع العام أن يتحمل تبعة ذلك ايضا.(7)
وهنا لابد من الإشارة الى إن إرتفاع أسعار الفائدة ساهم في ارتفاع خدمة الديون و زيادة نسبتها الى إجمالي صادرات بعض بلدان الشرق الأوسط وشمال شرق أفريقيا، ففي الجزائر مثلا تضاعفت خدمة الديون حيث إستحوذت على نسبة 71.3% من صادراتها لعام 1992 بعد إن كانت تشكل نسبة 33% في عام 1985، تلتها سوريا حيث إرتفعت فيها النسبة من 14.8% عام 1985 الى 18.2% عام1992. إنخفضت هذه النسبة في المغرب بشكل ملحوظ من 32.7% الى 23.6%، تلتها الأردن بنسبة أقل في السنوات المناظرة.(8)
كما إن تجربة مصر في هذا المجال أكدت إن التحسن النسبي في موقف المديونية عام 1991 لم يكن نتيجة لقدرة إقتصادها على النمو وتسديد الديون الخارجية التي ترتبت عليها والتي بلغت (42) بليون دولار في نهاية الثمانينات وتحديدا في عام 1990 و قبل حرب الخليج الثانية أي مايعادل 150%من إجمالي ناتجها القومي، إنما جاء نتيجة لإسقاط

حوالي (26) بليون دولار عام 1991 من ديونها مكافأة لموقفها ودخولها الحرب الى جانب الحلفاء في حملة تحرير الكويت.

كما وقد بادرت الولايات المتحدة الامريكية قبل ذلك باسقاط حوالى (7.1) بليون دولار من ديون مصرالعسكرية في 16-11-1990. بالإضافة الى إقدام نادي باريس على تخفيض نسبة 50% من ديونها في العام نفسه تشجيعا منه لها للسير قدما في برامج الإصلاحات الهيكلية، وتشير الأرقام الى إن حجم الدين الخارجي عاود الزيادة بعد ذلك ليصبح أكثر من (34) بليون دولار في عام 1995.(9)

3- يتضح من تجارب بعض الإقتصاديات الأسرع نموا في العالم الثالث كالصين مثلا إنها إستطاعت بفضل سياسة الإصلاحات التي إنتهجتها منذ أواخر السبعينات وتحديدا عام 1978 تحقيق معدلات نمو سريعة خصوصا في القطاع الزراعي بلغت 80% تقريبا خلال الفترة 1984- 85 ، وبموجب ذلك النمو تحولت الصين ولأول مرة الى مُصدرة للغذاء بعد إن كانت قريبة دائما من حافة المجاعة.

وقد ساهم نمو القطاع الزراعي في تحسين معدلات إجمالي الناتج القومي بزيادة بلغت 30%، الأمر الذي ساعد في إرتفاع معدلات ناتجها القومي الإجمالي الى 10% و11.6% في المتوسط خلال الفترتين (1981- 91) و(1991-95) على التوالي.(10)

ولم يكن النمو الحاصل فى قطاع الزراعة مقتصرا على الصين، بل إستطاعت كلً من هنغاريا وبولندا تحقيق بعض النمو نتيجة لخصخصة الإقتصاد و تحديدا فى القطاع الزراعي.(11)

لقد رافق ذلك النمو فى الصين معدلات تضخم مرتفعة ساهمت في إستمرار الأسعار في موجتها التضخمية بمعدلات مرتفعة بلغت نسبتها 21.7% عام 1994، إنخفضت الى 14.8% عام 1995، بعد ذلك إستطاعت الحكومة تخفيض معدلات التضخم الى 6% عام 1996 بإنتهاجها برامج اعدت لهذا الغرض.

وكان في مقدمة أسبقيات السياسة الإقتصادية في الصين انذاك تخفيف الفقر أو إجتثاثه (Eradication)، وفعلا إستطاعت تحقيق معدلات نمو تراوحت بين 10% - 15% خلال الفترة 1981- 1995، غير إنها اخفقت في ترجمة تلك المعدلات المرتفعة الى تحسين في التنمية الإجتماعية. وهذا مايمكن ملاحظته وفقا لما جاء في دليل التنمية البشرية حيث إحتلت الصين فيه المرتبة الحادية والثمانين من بين بلدان العالم الأخرى وذلك بعد ثلاثين عاما في مسيرة الإصلاح الإقتصادي.(12)

4- تطلبت معدلات النمو المتحققة فى الصين زيادة الطلب على الطاقة لمواكبة النشاطات المتسارعة للتنمية مما سبب تلوث كبير للبيئة وإستنزاف للموارد الطبيعية، حيث إنتقلت الصين ولأول مرة منذ عام 1993 من دولة مصدرة للنفط الى مستوردة له. ويُتوقع أن تصبح الصين مستوردا رئيسا لهذه المادة في القرن الحالي.

لقد كلفت معالجة آثار البيئة السلبية التي رافقت معدلات النمو السريعة تلك، تخصيص نسبة 2.5% من إجمالي الناتج القومي لعام 1985 ثم إنخفضت تلك النسبة لتصل الى 1.7 % عام

1995، بعد ذلك خصصت الصين في برنامجها الخماسى الذى بدأته عام 1995 وبهدف حماية البيئة حوالي (23) بليون دولار بضمنها (4) بليون دولار مساعدات خارجية .

لقد قدر البنك الدولي إن دول جنوب شرق آسيا تحتاج الى 38بليون دولار سنويا لحماية البيئة، أي ما يعادل 2% الى 3% من إجمالي الناتج المحلي، غير ان الصين تُنفق أقل من الحد الأدنى المذكور للمحافظة على البيئة، وبالتالي فهي بحاجة الى دعم أكبر من قبل المجتمع الدولي سواء أكان ذلك بشكل رأسمال أو تقنيات لمعالجة مشكلاتها البيئية.(13) هذا في حين لم يكن نصيب موضوع حماية البيئة في البلدان النامية الأخرى غير الإهمال.

5- بحلول شهر كانون الاول لهذا العام يكون قد مضى 33 عاما على بدء تطبيق سياسة الإصلاحات في القطاع الزراعي في الصين، لكن المحزن في الإمر إن ماتحقق على أرض الواقع من إنجازات بهذا الشأن يكاد لا يكون ملحوظا.

وقد يعود السبب الى فشل سياسة الإصلاح هذه في تجاوز العقبات الكثيرة التي كانت ومازالت تقف بطريق تنفيذها وعدم تحقيق معدلات نمو في الإنتاجية والدخول والتعبئة الإجتماعية وبما أفضى الى إتساع الفجوة بين الريف والمدينة.

إن عدم إدخال سوق منافسة في الأراضي الزراعية شكل مصدرا اخرا من مصادر الضغط الإجتماعي الرئيسة في الصين. كما ويعدَ إغتصاب الأراضي من قبل السلطات المحلية مقابل تعويض زهيد لمالكي الأرض سببا إضافيا لفشل سياسة الإصلاح التي إتسمت مسيرتها طوال السنوات الماضية بالحذر وعدم الثقة كما انها صيغت بطريقة مولعة بالماضي حيث الملكية الجماعية للأرض، وحيث ما إنفك الحزب الشيوعي الصيني ينثر بذور التحول الزراعي التي يعد به، لذلك كانت مسيرة الاصلاح أقرب ما تكون الى خطوات طفل بدلا عن أن تكون وثبات جريئة. (14)

6- يمكن القول ان اصلاح المؤسسات الصينية منذ العام 1978، كان قد تم بعملية تدريجية وبراجماتية تقوم على التجريب وليس العقيدة، في حين نجد ان عملية الاصلاح في الاتحاد السوفيتي السابق وبعض بلدان وسط اوربا وشرقها، قد تبنت اسلوب التغييرات السريعة والخصخصة الواسعة للمشاريع التابعة للدولة او مايسمى بأسلوب المعالجة بالصدمة (Sock Terapi)، والامر الذي ينبغي التركيز عليه هنا هو ان الفساد لم يكن عائقا امام تلك الاصلاحات في الجيل الاول، غير انها شكلت عائقا رئيسيا امام الاصلاحات اللاحقة التي بدأتها الصين في مطلع القرن الحادي والعشرين. (15)

7- على الرغم من أنَ الهند سجلت تقدما ملحوظا في عملية تبني الاصلاح الاقتصادي خلال السنوات الماضية ،غير ان ممارسات الفساد ماتزال موجودة على نطاق واسع وراسخ في جميع مستويات النظام السياسية والادارية. وفي دراسة استقصائية من دليل مدركات الفساد لعام 2008 لمنظمة الشفافية الدولية ، جاءت الهند في المرتبة 85 من اصل 180 دولة شملتها الدراسة برصيد 3.4 على مقياس الدليل محققة بعض التقدم في طريق الاصلاح الاقتصادي مقارنة برصيدها السابق والبالغ 2.7 .(16)

وخلاصة القول ان الاصلاحات المتمثلة بتحرير السوق والخصخصة والتي طبقتها البلدان النامية في حقبة السبعينات، قد ادت الى زيادة ظاهرة الفساد بشكل كبير لان تللك الاصلاحات في حقيقة الامر كانت تعمل لخدمة المصالح الشخصية للنخب الفاسدة، وليست الصين او الهند استثناء من ذلك في هذا.(17)

ثالثا- مقتضيات إنجاح سياسة الإصلاحات الهيكلية في البلدان النامية

إنٍ الإصرار على قبول آليات السوق بدون ظوابط وتحجيم دور الدولة في النشاط الإقتصادي وتطبيق ما عُرف بسياسات الإنفتاح كمقدمة لإصلاحات هيكلية دفعت إليها السياسة اللبرالية الجديدة، ساهمت في تفاقم المشكلات الإقتصادية التى تعرض لها البحث في المبحث السابق وأخرى إجتماعية سببت لمجتمعاتها الكثير من التمزق مما لا يتسع المجال لسردها هنا بتفاصيل هي من صلب إهتمام المختصين بعلم الإجتماع.

لقد فشلت سياسة الإصلاحات التي نفذتها البلدان النامية في تحقيق معدلات نمو تساهم في دعم وحماية الفئات الإجتماعية المتضررة لأنها إعتمدت على سياسة ضغط الطلب بدلا عن توسيعه، كما كان ينبغي بداية توفير بيئة مناسبة لتطبيق إصلاحات هيكلية فاعلة في الإقتصادات النامية تضع ضمن أولوياتها إعادة هيكلة حكومات قادرة على إتخاذ قرارات هامة في توجيه المنافسة وتفعيل عمل الاسواق والتصدى للمنافسة الهدامة التي تفضي بالتأكيد الى إحتكارالسوق من قبل أحد القطاعين.

إن مفتاح إعادة تكوين الحكومات في البلدان النامية هو تغيير المحفزات التي تدار بها المؤسسات العامة. بمعنى آخر تغيير الأسواق التي تعمل ضمن القطاع وقد يعني هذا الحركة بإتجاه المنافسة التي تضمن خيارات المستهلك

كل ذلك يمهد لبيئة ملائمة لتنفيذ اصلاحات هيكلية نافعة في البلدان النامية. وهذا ما سيتناوله الباحث بشيء من التفصيل في النقاط الثلاثة التالية.

1- إعادة هيكلة الحكومات

لقد وضعت الحرب العالمية الثانية حلولا للعديد من المنازعات الدولية وقدمت إمكانات جديدة أمام البلدان المحكومة بمنازعات لا نهاية لها، مما أدى الى إنفتاح عدد غير قليل من الأنظمة المستبدة على نماذج متباينة من الحكومات الديمقراطية.

ثم جاء إنهيار المنظومة الشيوعية في وسط وشرق أوربا و الإتحاد السوفياتي السابق ليعزز هذا الإتجاه. ففي العديد من هذه البلدان حلت النظم التي تقوم على التعددية الحزبية محل الحزب الواحد والأنظمةالعسكرية والفاشية بإستثناء بلدان العالم الثالث وتحديدا العربية منها.

إن إنتشار الديمقراطية وما رافقه من إنتخابات في العديد من بلدان العالم شكل تطورا لافتا لم يكن يهدف الى نشر الحرية لمجرد التعبير السياسي فحسب، بل البحث عن الحرية الإقتصادية أيضا.

لقد قدمت الديمقراطيات في العديد من بلدان العالم وسائل حديثة ساهمت معظمها في تعميق وتوسيع مفاهيم المواثيق والتعاون والمواطنة وحقوق الإنسان، وفي ذات الوقت شكلت نقاط إنطلاق لمناقشات عرقية Ethnic وتقسيمات إقليمية عززت مصلحة مشروع الدولة الوطنية.

لقد إنصب إهتمام المجتمعات المتمدنة على تغير النظم البالية من أشكال الحكومات التي إستنزفت قدرات مجتمعاتها وعطلت إبداعاتها. كما إنها أدركت وبوقت مبكر صعوبة العمل بفاعلية بلا حكومات كفوءة، الأمر الذي دفعها الى تغيير الآليات التي كانت تعمل بها تلك الحكومات . فالمشكلة اذن لا تكمن بأولئك الذين يعملون في أجهزة الحكومة وإنما في آلياتها.

وهكذا ساهمت الآليات الجديدة في إطلاق طاقات العاملين ورفع قدراتهم في خدمة مجتمعاتهم، ولم يكن بالإمكان حل مثل هذه الإشكاليات عبر الطروحات التقليدية والمحافظة وإنما تم بتفعيل الحكومات وجعلها أكثر كفاءة من خلال إعادة هيكلتها وتكوينها من جديد.(18) أي من خلال تحويل مؤسساتها العامة من بيروقراطيات معطلة الى منظمات متجددة مرنة سريعة الإستجابة والتكيَف للتغيرات الحاصلة في المجتمع.

جاءت الإستجابة بداية في تبني مشروع الدولة الوطنية، أما مشروع الدولة القومية القائم على فكر إنعزالي يمجِد الماضي ويفتقر الى الفهم السسيولوجي كما هو حال البلدان العربية التي تعيش مرحلة ما قبل الدولة ،فلم يكن مطروحا في حينه.

لقد إستطاعت المجتمعات المتمدنة خلال العقود المبكرة من القرن العشرين وعبر كفاحها بنجاح مع ظهور الإقتصاد الصناعي وبغض النظر عما أفرزته من مشكلات، توفير فرص حقيقية ساهمت في الحياة الأوربية والأمريكية لإعادة تصميم وتكوين حكوماتها الديمقراطية التي تميزت بالإستجابة السريعة لمسؤولياتها في رسم الشكل الأساسي لخريطة القيم والمعتقدات الجديدة بشكل واضح.

ولم تكن تلك الأفكار في البداية مجرد أوهام، على خلاف المجتمعات النامية التي كانت وما زالت بدوافع واهية ترى في التغيير ضربا من المستحيل. ففي وقت ما كانت تلك البلدان المتمدنة مستودعا لتصنيع السلاح وشن الحروب، أما اليوم فإن أحدا لا يدعها تعمل ذلك. وفي فترة ما لم يكن هناك من يتوقع من الحكومات أن تعتني بحاجات الفقراء وظروفهم كما تعمل معظمها الآن.

لقد تجسد إيمان المجتمعات المتحضرة في عدم قدرتها العمل إلا من خلال حكومات ديمقراطية مفتوحة أمام الجميع لا تتجاهل الإثنيات المهمشة والفئات الفقيرة. و تلك هي الآلية الأكثر قبولا في صنع قرارات تخص عامة المواطنين. فالحكومة بهذا المعنى إذن هي وسيلة لحل المشكلات التي تواجه المجتمع.

ولا يمكن تصور حلولا للمشكلات التي تواجه المجتمعات كتلك المتعلقة بالمخدرات والجريمة المنظمة ومحاربة ظاهرتي الفقر والفساد وحماية البيئة وإقامة البنى التحتية

وغيرها دون عمل جماعي وخارج نطاق دولة فاعلة تقوم على نظام مؤسسي وثقافة مؤسسية وحكومات خاضعة للمسائلة القانونية والاجتماعية. ويمثل غياب مثل هذا النوع من الحكومات في البلدان النامية بأعتقاد الباحث عائق يحول دون صياغة وتنفيذ إصلاحات هيكلية فاعلة يمكن الإنتفاع بها.

ان ازمة ثقة المجتمعات النامية تجاه حكوماتها تعود الى فشل السياسات العامة فى المجالات الاقتصادية والاجتماعية والالية التي تعمل بها، فالخلل المركزي فى حكومات بلدان العالم الثالث كمن ومايزال في الوسائل التي تعمل بها وليس في الاهداف، فمشكلتنا الجوهرية اليوم هي اننا نملك حكومات خاطئة تقوم على تصورات خاطئة يتعاظم فيها الشعور القبلى والانتماء الى الطائفة او العرق وتكرس لثقافة الفساد.

ان ما نحتاجه اليوم هو حكومة افضل تتبنى مشروعا وطنيا لايقصى الاثنيات، قادرا على حل مشكلات المجتمع بشكل توافقي والأفادة من تجارب العالم المتمدن الذي سبقنا في هذا المضمار. ولسنا بحاجة الى ثورات ولا هزات اضافية فى مجتمعاتنا بل الى حكومات مؤهلة ديمقراطيا قادرة على تحقيق التقدم الانسانى فى مجال الحريات الديمقراطية والمشاركة الواسعة دون تمييز.

اذا اردنا تجاوز مرحلة ماقبل الدولة التي تعيشها المجتمعات المتخلفة لابد لنا من اقصاء الحكومات التى تتعاظم فيها الولاءات القبلية والعرقية والطائفية وذلك باشاعة ثقافة مدنية ديمقراطية لاقناع تلك المجتمعات بجدوى النظام المؤسسي والثقافة المؤسسية اللذان يشكلان الدعامة الاساسية للدولة الفاعلة القادرة على اتخاذ القرارات وتنفيذها وتوجيه المنافسة في الاسواق بدلا من الاحتكار.

2- المنافسة الموجهـة
بدلا من الإحتكار

لعلنا نتعلم مما نشاهده اليوم، من وقوع حكومات البلدان الصناعية المتقدمة تحت ضغوط كبيرة لحل إشكاليات مجتمعاتها دون الإضطرار الى إنفاق أموال طائلة وذلك باستخدام افضل الاساليب بغض النظر عن القطاع الذي يقوم بذلك. ولقد أثبتت التجارب التاريخية كافة إن هناك خدمات تُجهز تقليديا من قبل القطاع العام ليس من السهولة بمكان على القطاع الخاص النهوض باعبائها والعكس صحيح. وإذا كان القطاع الأخير قادر على القيام بأعمال كثيرة بكفاءة، فإنٍ الحكومة من جانبها تستطيع تنفيذ أعمال أخرى بشكل أفضل.

ان القطاعين العام والخاص في المجتمعات المتقدمة يمثلان عوالم بارزة في حياة شعوبهم قادران على معالجة المهام المنوطة بكل منهما بشكل أفضل الى جانب المنظمات الطوعية اللاربحية وهي آليات ممتازة لتوفير السلع والخدمات الجماعية والتي يُطلق عليها اسم القطاع الثالث أيضا و الذي يمكن أن يلعب دورا هاما في المجتمعات المتطورة وتحديدا في الحياة الأمريكية فخلال العام 1982 إستوعبت تلك المنظمات نسبة 8% من إجمالي العاملين و 14% من العاملين في قطاع الخدمات في الولايات المتحدة (19).

فلا مشكلة إذن في تعايش القطاعين في ظل منافسة موجهة وليست هدامة. كما إن المعضلة هنا ليست هي المفاضلة بين قطاع عام وآخر خاص وإنما المفاضلة بين الإحتكار والمنافسة. والسؤال الذي يُطرح هنا هو أية منافسة هي المطلوبة في المجتمعات الناهضة؟

صحيح إننا نستطيع الحصول على نتائج أفضل في ظل المنافسة، كما إن القيم الأخلاقية تُبنى في ظل المنافسة بين المؤسسات وبين الأفراد مشجعة الإبداع، غير إنه ليس بإستطاعة أية منافسة حل جميع مشكلاتنا وأعني هنا المنافسة الهدامة (DESTRUCTIVE COMPETION) و التي هي شكل آخر للإحتكار.

فالمنافسة الهدامة هي التي تحفز الإحتكارات العامة والخاصة على حد سواء في الإستجابة لطلبات المستهلكين، وبالتالي ما الجدوى من إستبدال إحتكار بآخر خصوصا عندما يكون القطاع الخاص مؤهلا للقيام بأعمال كثيرة بكفاءة عالية من خلال تكرار التجارب الناجحة للمجتمعات المتقدمة والتخلي عن النشاطات الفاشلة وإدخال التقنيات الحديثة، كذلك في حال كانت الحكومة قادرة ايضا من جانبها على القيام بمهام أخرى بشكل أفضل من القطاع الخاص وتحديدا في مجالات إدارة السياسة والتنظيم والتخطيط وضمان المساواة والتماسك الإجتماعي (social COHESION) ومحاربة التمييز العنصري.

وفي ضوء ما تقدم يمكننا أن نؤكد إن ملكية السلع والخدمات سواء كانت عامة أو خاصة أقل أهمية بكثير من آلية السوق أو المؤسسات التي تنتجها. ورغم إن أحدا لا ينكر إخفاقات القطاع العام، غير ان القطاع الخاص بدوره والذى نشأ مثقلا بالمعوقات لا يعتبر مثالا للفضيلة في الإقتصادات النامية في ما يتعلق بتطبيق قوانين العمل والحد الأدنى للإجور والتنمية وحماية البيئة. كذلك كان إخفاق القطاع العام في معظم البلدان النامية ناجما عن

مؤثرات معقدة ومركبة في آن واحد سببتها الآليات المتخلفة التي كان وما يزال يعمل بها والتي لا يتسع المجال هنا لمناقشتها، بل ربما تطلب ذلك بحثا مستقلا.

3- الخصخصة والحاجة الى دولة متدخلـــة

لقد حاول المحافظون طويلا العمل على ضرورة تنازل الحكومات عن ملكية المؤسسات التابعة لها وعن العديد من وظائفها لصالح قطاع الأعمال والأفراد، أما من خلال البيع والتنازل أو من خلال التعاقد مع شركات القطاع الخاص والأفراد، وقد يكون ذلك مبررا أحيانا ولكن ليس في كل الأحوال. فالخدمات يمكن ان تحوُل الى القطاع الخاص كما وانه بالامكان خصخصة بعض الوظائف، لكن من المتعذر خصخصة عملية التوجيه والاشراف التى تقوم بها الحكومة بالكامل.

يتسائل الباحث هنا إن كان تنازل الدولة عن الملكية العامة هو الهدف، فما الذى يتبقى لها من دور تنهض به خصوصا في مرحلة تنفيذ الإصلاحات الهيكلية وما يترتب عليها من سلبيات تُطال فئات إجتماعية واسعة؟

ان الحكومات عندما تتخلى عن حقوق الملكية والمراقبة فإنها لا تنهي مسؤولياتها وحسب وإنما تفقد آلية وضع خطط لمعالجة الأوضاع الإقتصادية التي تهدد مجتمعاتها وتقديم الخدمات الضرورية التى ما زالت هي المسؤولة عن تأمينها، بالإضافة الى الفوضى العارمة التي قد تعقب ذلك أحيانا.

وينطلق أولئك الذين يدافعون عن هذه الرؤية من أسس آيديولوجية في مناقشة دور الحكومة في المجتمعات النامية كحل تروج له الخصخصة، وتلك بإعتقادي إنطلاقة خاطئة في مناقشة ذلك التوجه، اما اذا ما حاولت تحقيق ذلك فإنها سوف تفقد الآلية التي عن طريقها تتخذ القرارات الجماعية وتنفذ، كما لن يكون هناك سبيل لوضع قواعد السوق ولا وسائل قواعد السلوك وبالتالي فإن الالية ستفقد معنى المساواة وإمكانية توفير السكن لمن ليس له مأوى، وكذلك العناية بصحة كبار السن والفقراء، كما ستتضائل آمال الفارين بدوافع إقتصادية وسياسية من بلدان العلم الثالث بالحصول على ملاذ آمن.

يهدف أولئك الذين يدعمون تحرير الإقتصاد وخصخصته بلا حدود الى تقويض دور الحكومات وتعميق الفوارق في المجتمعات وما يترتب على ذلك من عدم تماسكها لإنهم يدركون إن تحرير كل شيء يعني بداهة إن من يملك المال هو الرابح من هذه العملية متأثرين بالأفكار الفوضوية لبودان وغيره (20)

ان هؤلاء هم في الواقع مضللون وتتناقض طروحاتهم مع ما جاء به بيتر دريكر **Peter Dricker** الذي كان أول من إستخدم مصطلح الخصخصة **Privatization** ودافع عنه وطالب بمزيد من إشراف الدولة وتوجيهها وليست تدميرها، فتدخل الدولة مطلوب بهدف تفعيل عمل الأسواق كما إن إصلاح الأسواق يتناقض مع تحجيم دور الدولة الذي لا يقتصر على تصحيح إخفاقات السوق وإنما إنجاحها أيضا.(21)

والأبعد من ذلك فهو يؤكدعلى الحاجة الملحة الى حكومة قوية وفاعلة لا يقتصر دورها على التوجيه والمراقبة بل وإتخاذ القرارات متى إقتضت الضرورة، بحيث تكون قادرة على

منافسة القطاع الخاص وربح تلك المنافسة و إشباع الحاجات من خلال تحفيز المنافسة ضمن مؤسساتها من جانب ومؤسسات القطاع الخاص من جانب اخر، وقيادة منافسة موجهة فى اسواقها وليست هدامة.

فالحكومات لديها القدرة على تضمين المنافسة كأداة لمنح الحياة في مؤسساتها العامة إذا ما توفرت لها المحفزات الصحيحة وذلك وفقا للنموذج الذي تم توصيفه تحت مسمى الحكومة المنظمة Entrepreneurial Government وهو الشكل الذي نحن بأمس الحاجة اليه في العالم الثالث.

وقد يُثير هذا التوصيف التساؤل لدى بعضهم عندما يتوهم إن مفهوم المنظم يقتصر على رجال أو سيدات أعمال، غير إن المعنى الحقيقي للمصطلح المستمد من وحي الإقتصادي الفرنسي ساي J. B. Say قبل أكثر من مائتي عام يتسع ليشمل إستخدام الموارد بأساليب جديدة لمضاعفة الكفاءة الإنتاجية وهذا ماينطبق بشكل متساوٍ على معظم قطاعات الإقتصاد الوطني العام والخاص والطوعي أيضا.(22) وبهذا المعنى يمكن تفنيد الإدعاءات الموجهة ضد المنظمين بأنهم يقتفون المخاطر، غير إن الدراسات أثبتت إن المنظم يبحث دائما عن الفرص وليست عن المخاطر.

من كل ماتقدم ندرك ان اعادة هيكلة الحكومة وتوجيه المنافسة فى الاسواق و تفعيل الخصخصة، كلها تشكل مقدمة ضرورية لإصلاحات فاعلة دون إشكاليات تعترض سبيلها وبخلاف ذلك تصبح عملية الإصلاحات برمتها بلا جدوى و مستحيلة.

رابعا- رؤية مقترحة لسياســـة إصلاحات هيكلية جديدة

لقد ركزت حكومات البلدان النامية في برامجها الإصلاحية على وسائل التكيَف دون الإهتمام بالأهداف، فكانت إجراءاتها إنتقائية إقتصرت على سياسة الإنفتاح بلا حدود دون أن تمس هيكلة حكوماتها أوإعادة تكوينها من جديد .

وشكلت حالة الإنتقائية تلك خروجا عن مضمون الإصلاحات وأهدافها في معالجة الخلل في آلية عمل الأسواق دون الإهتمام بهموم الفئات الإجتماعية التي تضررت بسلبيات تلك السياسات المعتمدة على وسائل إنكماشية ساهمت في تقويض قدرة الحكومات على إتخاذ القرارات المهمة وتنفيذها.

على أثر النتائج التي رافقت إجراءات الإصلاحات الهيكلية في إقتصادات البلدان النامية في منتصف الثمانينات تعرضت المؤسسات المالية الدولية الى نقد حاد على نطاق واسع، وإستجابة لذلك عبَر كل من صندوق النقد والبنك الدوليين الداعمان الرئيسيان للإصلاحات الهيكلية والخصخصة عن رغبتهما في تبني سياسة إصلاحية أكثرمرونة وواقعية تأخذ بنظر الإعتبار البعد الإنساني والإهتمام بالمسائل الإجتماعية والبحث عن وسائل تخفيف أعباء الفئات الإجتماعية المتضررة من سلبيات سياسة فرض الشروط التي كانت تمارس في المجتمعات النامية.

لقد جاء الإهتمام بتوسيع مضمون الإصلاحات الهيكلية وبرامج التكيف نتيجة للإخفاقات التي مُنيت بها البلدان النامية بسبب السياسات الإنكماشية في مواجهة التضخم بشكل مستمر وما ترتب عليها من نتائج سلبية، لأن التضخم في البلدان النامية يرتبط بإختلالات هيكلية، وعليه كان لابد أن يكون العلاج هيكليا. لكن هذا لم يمنع من إستخدام وسائل نقدية تقوم بدور مساعد. غير ان آثار المبادرات التي تبنتها المؤسسات المالية الدولية جرت في نطاق ضيق جدا ولم تتجاوز محاولات إصلاح برامج التكيَف والهيكلة تلك حدود الطرح النظري.

ولعل السبب الأكثر أهمية في فشل معالجة المشكلات الإقتصادية والإجتماعية التي رافقت عملية الإصلاحات الهيكلية يكمن في الفهم الناقص لطبيعة تلك المشكلات كذلك في غياب آليات فاعلة لمعالجتها. كما إن إعتماد الوسائل التقليدية في فهم ومعالجة المشكلات التي رافقت سياسة الإصلاحات الهيكلة لا يمكن له أن يعمل في ظل ظروف دولية تتجاهل أزمات دولة الرفاهية التي تعيشها معظم المجتمعات الصناعية المتقدمة.

كما تجدر الاشارة هنا الى آثار العولمة الإقتصادية والإجتماعية السلبية التي ألحقت الضرر بالإقتصادات النامية والتي لا يمكن تجنب آثارها الكارثية فيما لو إستمر التغاضي عنها والمضى في الارتباط بها والتبعية لها، والأخطر من كل ذلك هو أن تنأى حكومات البلدان النامية عن كل تغيير يتعلق بإعادة هيكلتها من جديد.

لكل ذلك ومن هنا جاء تقرير التنمية البشرية لعام 1997 ليؤكد رؤيته في الحاجة الى إصلاحات هيكلية جديدة تعزز النمو وتحد من الفقر في ذات الوقت وذلك من خلال إعادة تخصيص الموارد بطريقة تحقق النمو وليس من خلال ضغط الطلب أو الإنكماش (23)

ولا يمكن تحقيق تلك الاصلاحات الا من خلال إعادة صياغة مفهومها ووضعه فى سياقاته الصحيحة جنبا الى جنب مع متطلبات التنمية الإجتماعية التي تستلزم إعادةتصميم اليات أكثر كفاءة إجتماعيا، تتظافر فيها مسؤولية الدولة والأفراد في السوق.

وقبل كل ذلك فهي تتطلب إعادة صياغة ترتيبات تدعم مفهوم دولة المؤسسات كمقدمة ضرورية لإرساء الأرضية الملائمة للإختيار الصحيح لإجرءات الإصلاحات الهيكلية التي تدعو اليها الحاجة الملحة، بدلا عن أن يكون إجراءا موقتا تُدفع إليه رغبة في تقليد الآخرين أو إستجابة لمتطلبات إقتصاداتهم.

والأهم بإعتقاد الباحث أن نجعل من هذه الإصلاحات أكثر كفاءة وعدالة عبر تفاعل العلاقات الإقتصادية والإجتماعية والسياسية بدلا من التأكيد على إطلاق السوق الحرة بلا حدود كوسيلة للتكيف والإستجابة للمشكلات التي تعترض المسيرة التنموية .

إن إعادة ترتيب أولويات تنمية البلدان النامية يضمن تطوير معالجات وحلول جديدة تمكنها من تقليص الفقر إن لم يكن إجتثاثه ومحاربة الفساد وهذا يتطلب وقبل كل شيء التأكيدعلى البعد الإقتصادي لتلك الإجراءات بحيث ينصب الإهتمام على النمو القابل للإستمرار بدلا من انخفاض الطلب Demand Depression

والتساؤل المطروح هنا كيف يمكن تحقيق النمو الإقتصادي في الوقت الذي يقع فيه أكثر من ثلث بلدان العالم الثالث ضمن دائرة الفقر؟

ان من أولويات النمو ألإقتصادي إجراء إصلاحات في نطاق التوسع وليس الإنكماش. غير ان الإصلاحات الإقتصادية لوحدها غير كافية إذا ما إقتصرت على مؤشرات إجمالية للنمو ولإداء الإقتصاد الوطني، بل لابد وإن تُرفد ببرامج ومبادرات تضمن وصول منافع النمو الإقتصادي الى الفئات الأكثر فقرا وتهميشا.

خمسة عقود مضت على إنطلاقة الإقتصادات الناشئة في العالم الثالث ومازالت فئات واسعة في مجتمعاته تعاني من الفقر والحرمان. فالإصلاحات التقليدية دون توفر مقدمات سياسية و إجتماعية مقبولة يعوّل عليها إجتماعيا و بيئيا ستفضي الى مزيدٍ من الفقر والحرمان، وهذا ما يتطلب تحويل المسارات التنموية بإتجاه معالجة البطالة ومحاربة ظاهرتي الفقر والفساد، الامر الذى لن يتم دون تطوير معالجات جديدة تأخذ في حساباتها إعادة صياغة برامج إصلاحية على أساس تصحيح مسارات التنمية الإجتماعية وتضمينها قواعد دولية وأهداف خاصة وترسيخ ماهو مقبول منها إجتماعيا.

ان تقليص الفقر ودعم المساواة ومحاربة الفساد هي من أولويات أهداف تلك الإصلاحات بما تعكسه من تأثيرات على زيادة الإنتاج ورفع كفائته ودعم الشروط المعيارية وتوافقها مع الإعتبارات الإخلاقية وحماية حقوق الإنسان وهذا هو جوهر التنمية الإجتماعية.

إن المشاركة الديمقراطية في حل مشكلات المسؤولية تكمن في وسائل تمكين الفقراء والمهمشين من امتلاك إصول إنتاجية عبر التعاونيات والتعبيرعن طموحاتهم بالمشاركة في المبادرات السياسية، فسياسة التحرير أو

الخصخصة هي من الأساليب الفاعلة في تحقيق ذلك إذا ما أريد لها أن تُساهم في اعادة هيكلة البنى الإقتصادية والسياسية على أعلى المستويات، وبخلاف ذلك ستكون النتائج سلبية خصوصا عندما يُترك نصف سكان العالم الثالث خارج العملية السياسية والإنتاجية. هذا الأمر دفع وكالات الأمم المتحدة لإقتراح يتضمن تخصيص خُمس الميزانيات الوطنية والمساعدات الدولية لأولويات الحاجات الإجتماعية.

لقد حان الوقت لصياغة مفهوم الإصلاحات الهيكلية برؤية جديدة وربطه بالتنمية الإجتماعية. ولتحقيق ذلك نحتاج الى أدوات جديدة بسبب عجز وسائل الإصلاح التقليدية عن حل مشكلاتنا، كذلك التخلي عن الأوهام التي عاشتها المجتمعات النامية وعلقت عليها الآمال في تحقيق عدالة إجتماعية. وربما يكون من بين السياسات الملائمة والأكثر إلحاحا هو تبني سياسة زراعية وأخرى تدعم النشاطات غير الزراعية كثيفة العمل بالإضافة الى تحسين شروط توزيع الدخل كما ولابد من مواجهة الصعوبات التي تعترض تنفيذ الإصلاحات الهيكلية وإيجاد الوسائل لتحميل الأجهزة السياسية مسؤولية أكبر على المستويات المحلية والوطنية.

ان هذا يتطلب و قبل كل شيء توسيع المسؤولية الديمقراطية وهي الضمانة في التفويض والمشاركة الفاعلة للأسواق والأفراد والحكومات في صناعة القرارات الإقتصادية.

كل ذلك لا يكفي ما لم يتم رصد ومراقبة عملية الإصلاحات الهيكلية من قبل المؤسسات الوطنية وغير الحكومية والأممية أيضا ووضعها أمام مسؤولياتها. لأن الفقر وعدم

الإستقرار المتناميين يرتبطان بالصراع الإجتماعي والتطرف والعنف والجريمة المنظمة وغيرها من المشكلات الإجتماعية التي يمتد مداها في كثير من الأحيان الى النطاق الدولي.

وبموجب ذلك فإن مواجهتها تستلزم جهوداعلى المستويات المحلية والوطنية والأممية أيضا لحث المؤسسات المالية الدولية الربحية للأخذ بنظر الإعتبار المتطلبات الإجتماعية كجزء من نشطاتها والإعتراف بترابط المسائل بحيث لا يمكن فصلهاعن سياسات الإقتصاد الكلي. بمعنى أدق لابد من فهم مشترك لها بالإضافة الى تأكيد التزام حكومات البلدان النامية بتحقيق تنمية إجتماعية متوازنة في سياق ألإصلاحات الهيكلية وفتح أجهزتها للمراقبة الدولية والمنظمات غير الحكومية .

ان الأزمة التي تواجه العالم النامي المتعلقة بالإصلاحات الهيكلية تجسد الحاجة ليس فقط الى المزيد من الإستقرار بل الى إيجاد آليات فاعلة الى جانب مؤسسات ديمقراطية كفوءة مسؤولة عن إعادة تنظيم سلسلة متكاملة من العلاقات الإجتماعية بما يسهم في ضمان أمن الإنسان وإطلاق مهاراته الإنتاجية وضمان العوائد المتساوية للنشاطات الإقتصادية وبالتالي نكون أمام إصلاحات هيكلية برؤية جديدة تتجاوز أبرز أخطائها السابقة وفي مقدمتها عدم مراعاة ظروف مجتمعاتها الفقيرة وغياب المشاركة الواسعة في إتخاذ القرارات المعقدة وتنفيذها وفتح الأسواق وتوجيه المنافسة فيها من قبل حكومة فاعلة.

خامسا- خلاصة البحث والملاحظات التي خرج بها الباحث

في ضوء رؤية الباحث حول عملية الإصلاحات الهيكلية الجارية في الإقتصاديات النامية تتعزز لديه القناعة بشكل متزايد بوجود أزمة حادة حول مفهوم الاصلاحات الذي تبنته معظم البلدان النامية في إطار معالجةالمشكلات التي تعيشها. وتتمثل تلك الأزمة في عجز الأفكار المطروحة بهذا الصدد وعلى هذا النحو عن تقديم إجابات واضحة عن التساؤلات الملحة التي يطرحها إستمرار تفاقم الأزمات ألإقتصادية والإجتماعية التي رافقت تنفيذ تلك البرامج، كذلك إعطاء تفسير معقول عما حصل من إخفاقات خلال العقدين المنصرمين في مواجهة تلك المشكلات.

إن ما تطرحه مرحلة الإصلاحات الراهنة في الإقتصاديات النامية وقبل كلً شيء هو البدء بكسر حلقة التبعية المطلقة للأفكار المتعلقة بالإصلاحات الهيكلية لإقتصادات السوق الحرة والتعامل معها ضمن إطارعلمي وموضوعي وليست بإعتبارها حالة مزاجية أقبل ما يعجبني فيها وأستبعد ما لا يتفق منها مع ميولي، وفي هذا السياق ينبغي الإشارة الى إن حكومات البلدان النامية كانت تتمتع بحيَز من المناورة لم تكن تحسن الإستفادة منه في تحاشي الوقوع في فخ إصلاحات السوق بالكامل من جانب، وإهمالها للمؤثرات التي رافقت تلك السياسات من جانب آخر.

ان هذه الاصلاحات ليست بلا فائدة بالمطلق كما يتوهم البعض، وإنما هي وسيلة ملحة وضرورية تلجأ إليها البلدان لمراجعة سياساتها بعد كل مرحلة لتتعلم الدروس الممكنة من نجاحات وإخفاقات السوق والمؤسسات والاخذ بنظر الاعتباراهمية المؤثرات الإقتصادية والإدارية والسياسية والإجتماعية فيها.

إن مشكلة البلدان النامية بهذا الصدد مشابهة الى حد بعيد لما كان عليه الحال في الخمسينات والستينات عندما ترسخت القناعة لدى أولئك الذين تأثروا بالأفكار الكينزية التي كانت قد نشأت في بيئة مختلفة إستجابة لمشكلاتها، وفي أعقاب تراجع الكينزية برزت أفكار اللبرالية الجديدة الموغلة بالتطرف وما طرحته من سياسة إصلاحات هيكلية كانت ايضا في الواقع إنعكاس لمشكلات المجتمعات الراسمالية وتصارع القوى الإجتماعية فيها.

وكان الدافع وراء تسويق أفكار اللبرالية الجديدة هو تعثر أو فشل أنماط التنمية أحيانا وتفاقم الأزمات الإقتصادية والإجتماعية. حيث لم تشكل تلك الأفكار طوق النجاة لهذه الإقتصادات بل زادتها سوءأ، وذلك للأسباب التالي ذكرها:

1- إقتصرت الإصلاحات الهيكلية التي تبنتها البلدان النامية على بعدها الإقتصادي وأهملت أبعادها السياسية والإجتماعية الأمر الذي ترتب عليه بلورة مفاهيم وإستنتاجات خاطئة تُرجمت على الأرض الى اختلالات في مؤشراتها الإقتصادية إنعكست أحيانا بصورة إضطرابات سياسية وإجتماعية.
2- عدم إستطاعة برامج الإصلاحات الهيكلية التي نفذتها البلدان النامية في إطار ضغط الطلب وتقويض إحتكار بعض مؤسسات الدولة من بلورة حلول ناجعة لمعالجة الاخفاقات في مؤشراتها الإقتصادية ومحاربة ظاهرتي الفقر والفساد، فالاصلاحات الاقتصادية ضرورية ولكنها غير كافية مالم تدعم ببرامج فعالة لكبح جماح الفساد.
3- لم تحسن البلدان النامية الاستفادة والتعلم من دروس أزمات دولة الرفاهية المتقدمة التي عانت منها ومازالت البلدان الصناعية بدرجات متفاوتة، فالأزمات قد تنتج فرص تنموية جديدة يمكن توظيفها لتلبية حاجات البلدان النامية في حل مشكلات الفقر والفساد وعدم الإستقرار التي ترتبط بالصراع الإجتماعي والتطرف والعنف والجريمة وغيرها من المشكلات الإجتماعية التي يمتد مداها الى النطاق الدولي والتي تتطلب جهودا على مستويات مختلفة لمعالجتها.
4- حاجة حكومات البلدان النامية الى تأكيد مصداقيتها أمام مجتمعاتها التي ما زالت بحاجة ماسة الى سياسة إصلاحات شاملة تعتمد على الجمع الواعي بين توفر إلتزام الدولة السياسي الجاد ووسائل وأهداف تلك السياسات لأنها بحاجة ماسة الى ثقة مجتمعاتها، فقد أخفقت تلك الحكومات في تأكيد مصداقيتها بسبب عدم تماسك ومعقولية تلك السياسات وبما إنعكس سلبا بإنقسام الرأي العام في البلدان النامية حول برامج الإصلاحات الهيكلية بين مُتأثرا بمعاناة وأوجاع مرحلة الإنتقال التي أفرزتها آليات تلك السياسات وبين من ما زال يتطلع الى تلك السياسات بإعتبارها طوق النجاة.

5- أن الجزء الأعظم من مديونية البلدان النامية يُعزى الى وصفات الإصلاحات الهيكلية الجاهزة التي جاءت بها اللبرالية الجديدة حيث وجدت نفسها مضطرة للإستدانة بهدف دعم الفئات الإجتماعية المتضررة من تلك البرامج وتمويلها الأمر الذي ساعد على مضاعفة مديونيتها في تلك المرحلة بسبب تأكيدها على ضغط الطلب دون الإهتمام بالنمو الإقتصادي القابل للإستمرار في برامجها الإصلاحية.
6- كان على حكومات البلدان النامية تجريب أساليب جديدة تجمع بين سياسة التقييد المالي وتحرير أسواقها في إطار توجيه المنافسة فيها وفق محفزات ملائمة من دون إقحام برامج إصلاحات تعتمد على الدور المطلق لقوى السوق المنفلتة بالإضافة الى تثبيت ودعم أسعار السلع والخدمات الأساسية.
7- عدم تنفيذ برامج التكيف على وفق للمنطق الاقتصادى مما افرز نتائج مؤلمة تمثلت فى الاستقطاعات فى الخدمات العامة وزيادة البطالة وتوسيع الفقر وغير ذلك من اخفاقات سياسة التكيف، والتى يحاول مروجوها الادعاء باستحالة تفاديها خلال مرحلة التحديث الاقتصادى، واسقاط اللوم بدلا عن ذلك على عاتق الفئات الفقيرة واتهامهم بقصر النظر فى رؤية ماهو فى مصلحتهم على المدى الطويل.

وفي ضوء هذه الاسباب المخيبة للامال، يمكن القول ان الوقت قد حان الآن من جديد للإصلاحات الهيكلية التى تتضمن البعد الإجتماعي والسياسي أيضا الى جانب البعد الإقتصادي الذى يقوم على إعتبارات أخلاقية تُلزم بموجبها حكومات البلدان النامية بعد هيكلتها وتكوينها من جديد، بضمان وحماية حقوق الإنسان. فالفئات الفقيرة والمهمشة هي اللاعب الأساسي في عملية النمو وعليه لابد من تعبئة قدراتها وقبل ذلك تمكينها وليس تهميشها في معادلة إنفتاح السلطة السياسية واعتبارها وسيلة أيضا في تحديث النمو القابل للإستمرار.

.

المراجع

1- حسن فرج سلطان، دولة الرفاهية المتقدمة....التحديات والحلول المتاحة، دراسة تطبيقية على مجموعة من البلدان الصناعية المتطورة 2008 ،بحث غير منشور.
2- T. I. Commisshnoned J, Cara Lambsdoroff, University of Passaua, Berlin. Germany.2007 T. I. Corruption Perception .Index, pp 4-8
3- UNRISD, State of Disarray the social effect of Globalization, .p. 24
4- Adjustment, Globalization & Social Development, Report of the UNRISD/ UNDP, International seminar on Economic Restructuring and Social Policy (New York, 11-13 January 1995 .), p. 4
.5- UNRISD, op. Cit., p. 4
6- عبد الرحمن يسري. قضايا إقتصادية معاصرة ، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر 2000 ، ص 25 .
.7- Adjustment, op. Cit., p.16

8- World Bank. World Development Report 1986 - 94. Oxford University, 1986 &1991
9- عبد الرحمن يسري . قضايا إقتصادية معاصرة 2000، مرجع سابق ، ص 57.
10- China Statistical Bureau China year - book 1996, China .Statistical Publishing House 1996 p. 23

11- Tomas Bauer, Economic Reforms with the Beyond the "state sector " America Economic Review p. 20
12- Human Development Index 2005, Monitoring human .development: enlarging people's choices, table 1
.13- Asian Survey. Vol.38, No. 4, April 1998. p. 37
14- The Economist News paper. London, No. 43, October 25th 2008.
15—Geogory,p . Chow, Corruption and Chains economic reform in the early 21 ct, CEPS working paper nr: 16. October 2005, pp. 2-3.
16- T.I, CIP 2007, J. Cara, op .cit, p. 10
17- Daniel Kaufmann, Economic reforms: Necessary but Not Sufficient to Curb Corruption, World Bank. Economic

Development Institution, working paper, Washington, 1998. pp 87-95

18- Peter Drucker, Innovation & EnterPrinership, New York - 1985, pp 186-187

19- David Osborne & Ted Gaebler, Reinventing Government, .Published by Penguin Group, New York, 1993, p. 43

20- منجد عبد اللطيف الخشالي وحس فرج سلطان ، فاعلية الدولة بين النموذج الشمولي والنموذج التحرري، مجلة التعاون، مطبعة الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، العدد 59 يونيو 2004.

21- Peter Drucker, op.cit p70

22- J. B. Say, Innovation & Enterprinership practice and .principles, New York1985, p. 21

23- UNRI for Social Development Report for the World summit .for Social Development, 17th September 1995, p. 24